بسم الله الرحمن الرحيم

الضرورة الشعرية

اضطرارٌ . . . أم اختيارٌ !!

الأستاذ الدكتـــور

أحمـد عبـد الغفـار عبيـد

استاذ ورئيس قسم الأدب والنقد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بالإسكندرية

الضَّـرورة الشعرية

اضطرارٌ . . . أم اختيارٌ !!

استرعى اهتمامي وأنا أستعرض مع بعض الباحثات في الدراسات العليا موضوع الضرورة الشعرية أن الأفكار التي ترسخت في أذهاننا من تقريرات العلماء القدامى عن الضرورة الشعرية ومواضعها وحكمها من حيث الحسن والقبح ... إلخ - هذه الأفكار تتطلب مراجعة وإعادة تحرير وتدقيق ؛ لأن بعض ما زعموا أنه من ضرورة الشعر لا يدخل تحت دائرة الاضطرار بحال ، بل لابد فيه من مراعاة الإرادة المبدعة لقائله ، وأنه استهدف هذا التعبير ذاته استهدافاً ، وعبَّر به قاصداً ، ولم تُلجئه إليه ضرورة وزن أو رويٌّ .

وعدتُ أقلب في ثنايا ما لديَّ من مؤلفات في العروض والقوافي فلم أجد فيها غناءً ؛ إذ درج المؤلفون فيها على تناول مبحث الضرورة في زاوية قصيَّة من نهاية مؤلفاتهم تلك ساردين فيه بعض الشواهد ، مصنفين إياها إلى ضرورات بالزيادة ، وأخرى بالنقصان ، وثالثة بالتغيير ... ، وأحياناً يقسمونها من حيث الحكم إلى ضرورة مستحسنة ، وأخرى مستقبحة ... إلخ .

فتطلعت إلى كتب النحو واللغة باحثا عما يشفي الغلة ، ويكشف اللبس فوجدت سيلا من الشواهد التي ذكر النحويون أنها من قبيل الضرورة الشعرية ، وأحياناً يعبرون عنها بما أبيح لضرورة الشعر مما لايباح مثله في السعة .

والحق أن موضوع الضرورة الشعرية في تقديري يعد ميداناً خصباً للبحث ، وهو بحاجة إلى دراسة عصرية متعمِّقة - أو أكثر - تتبع جذوره ، وتزيل ما يكتنفه

من تناقض وغموض ، ومن ثمَّ تجيب على التساؤل الذى عنونت به هذه البحث الوجيز ... هل الضرورة الشعرية اضطرار ملجىء ؟ أو اختيار من الشاعر للنسق التعبيرى الذى آثره واستخدمه دون سواه !! .

إن الإجابة على هذا التساؤل إثباتا أو نفيا ليست بالأمر الهين ، إذ لو كانت كذلك لما كان هناك صعوبة فى المسألة ، ولكنها تتطلب تحقيقا علميا يقتضى الباحث مراجعة ميادين بحثية متنوعة ، بعضها له صلة بالدراسات النحوية ، وأحياناً بكتب اللغة واللهجات ، وأخرى بالعروض ، وقد يتطلب تحقيق النص ومراجعة روايته ... وهكذا يقودنا البحث فى هذه الظاهرة إلى مداخلات كثيرة تتشعب وتمتد فى ميادين عديدة ، بيد أنه لابد من الدأب عليها وصولا إلى النتائج العلمية الدقيقة التى تجلى الظاهرة ، وتنتهى إلى النتائج العلمية المقنعة ، ويجب أن تدرس كل حالة على حدة ، ثم تستخلص بعد ذلك الأحكام والدلالات .

وأود فى هذا المقال أن أثير فضول الباحثين والباحثات لخوض هذا الميدان بما أثيره من حقائق توحى فى مجملها بضرورة بحث ظاهرةالضرورة الشعرية من منطلقات جديدة وبفهم ووعى لايكتفى بالتعميمات المألوفة التى درج الدارسون على ترديدها دون مناقشة أو تأمل . وسيكون ذلك من خلال ما أطرحه من ملاحظات توحى بأن ما قيل عن الضرورة وصلتها بطبيعة الوزن الشعرى بحاجة إلى أن نراجعه ، ولا نقبله على عواهنه .

* * * * * *

لم تتفق كلمة النحاة على مفهوم الضرورة الشعرية ، وهناك رأيان مشهوران : أحدهما لجمهور النحاة ، والآخر لابن مالك ، فبينما يرى جمهور

النحاة أن الضرورة الشعرية هى ما وقع فى الشعر مما ليس له نظير فى مألوف النثر ، سواء أكان بمقدور الشاعر أن يعبر بعبارة أخرى أم لا - يرى ابن مالك - أن الضرورة الشعرية هى ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، أى ما لا يستطيع أن يعبر عن معناه دون ارتكاب للمخالفة التى تسمى ضرورة . ذكر السيوطى فى " الأشباه والنظائر " نقلا عن أبى حيان قال : " لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر ، فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ؛ لأن قائله متمكن أن يقول كذا .. ، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشىء ، فقال إنهم لا يلجأون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا كذا .. ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به ، ولا يقع فى كلامهم النثرى ، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره " (١) .

وهذا كلام على جانب كبير من الأهمية ؛ لأننا لو تدبرناه جيدا لوجدناه يرسى أصلا مهما لو تنبه له الباحثون لأدركوا أن الضرورة الشعرية لا تعنى اضطرار الشاعر إلى المخالفة لإقامة الوزن ، بل تعنى أنها لون من التعبير تقتضيه طبيعة الشعر . ويؤكد ذلك أيضا ويوضحه ويشرحه - ما ذكره عبد القادر البغدادى فى خزانة الأدب مناقشاً رأى ابن مالك مفنِّداً له يقول :

" إن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن فى الموضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا

جاحد لضرورة العقل ، هذه الراء فى كلام العرب من الشياع فى الاستعمال بمكان لا يجهل ، ولا نكاد ننطق بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها ، حتى كان يناظر الخصوم ، ويخطب على المنبر فلا يسمع فى نطقه راءٌ ، فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلا ... ، ولا مرية فى أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير ، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدّى أن لا ضرورة فى شعر عربى ، وذلك خلاف الإجماع ، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به فى ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال فى شىء يزيل تلك الضرورة ... وأنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم فى هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ؛ لأن اعتناءهم بالمعانى أشد من اعتنائهم بالألفاظ .. وأن العرب قد تأبى الكلام القياسى لعارض زحاف ، فتستطيب المزاحف دون غيره ، أو العكس فتركب الضرورة لذلك ..." (٢) .

* * * * * *

مما يرجح أن ما قيل أنه ضرورة شعرية هو نوع من أنواع التعبير الأدبى ذى الصبغة الخاصة أن العلماء قرروا أن ما جاز فى ضرورة الشعر يجوز مثله للناثر للتناسب وتوافق الفواصل ، فليست المسألة مقصورة على الشعر ، ولا مختصة به بل تمثل حيزاً من الحرية الأدبية التى تتخطى الكلام المألوف .

يقول السيوطى فى " الهمع " :

" والمختار جواز ما جاز فى الضرورة فى النثر للتناسب والسجع ، نحو قوله

صلى الله عليه وسلم فيما رواه الحاكم وغيره : " اللهم رب السموات السبع وما أظللن ، ورب الأرضين السبع وما أقللن ، ورب الشياطين وما أضللن ... " وكان القياس : أضلوا ... فأتى بضمير مؤنث لمناسبة أظللن وأقللن ، وقوله فى حديث المواقيت فى الصحيح " هنَّ لهنَّ " والقياس لهم بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم ، وقوله فيما رواه البزار فى مسنده وغيره " أنفق بلالا ولا تخش من ذى العرش إقلالا " نوَّن المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالا ، وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن ماجة وغيره : " ارجعن مأزورات غير مأجورات " والقياس موزورات بالواو ... ، وقوله فيما رواه البخارى : " أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة " أى تصيب بسوء ، والقياس ملمة ... ونظائر ذلك فى الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه " (٣) .

وذكر أيضا فى باب نائب الفاعل : قال :

" قد يترك الفاعل لغرض لفظى أو معنوى ... أو إصطلاح السجع نحو : من طابت سريرته حمدت سيرته " (٤) .

وكما تطلبوا فى النثر الفنى التجوز تطلبوه أيضا فى الأمثال ، فأجازوا فى الأمثال ما جاز فى الشعر ، وعللوا ذلك بكثرة الاستعمال ، يقول سيبويه : " الشىء إذا كثر فى كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ، ألا ترى أنك تقول : لم أكُ ولا تقول : لم أقُ إذا أردت أقلْ ... فالعرب مما يغيرون الأكثر فى كلامهم عن حال نظائره " (٥) .

وقد لاحظتُ فى دراسة لى عن الأمثال هذا التجوز فى العبارة والتصرف فى بنيتها اللغوية تحقيقا لنسق تعبيرىٍّ معين لم تجر به عادة الناطقين باللغة ، وذلك فى

عبارة المثل : " لا تَعِظِينِي وتَعَظْعَظِي "[٦] فقد حار علماء اللغة فى الاهتداء إلى أصل اشتقاق كلمة " تعظعظى " ووجه دلالتها على المعنى فى عبارة المثل ، فقد استخدم العرب مادة عظعظ فى قولهم : عظعظ السهم بمعنى التوى واعوج ، وقد فسر بعض الشراح " تعظعظى " فى المثل بمعنى : كُفِّى وارتدعى ، وفسره آخرون بمعنى : اتعظى ، وحكى ابن منظور فى اللسان عن الجوهرى قال : وهذا الحرف جاء عنهم هكذا فيما رواه أبو عبيد ، وأنا أظنه " وتُعظعِظى " بضم التاء أى لا يكن منك أمر بالصلاح وتفسدى أنت فى نفسك ... فيكون من عظعظ السهم إذا التوى واعوج .. ، قال ابن برى : الذى رواه أبو عبيد هو الصحيح ؛ لأنه قد روى المثل : " تَعَظْعَظِي ثم عِظِي " وهذا يدل على صحة قوله ، وقال صاحب فصل المقال فى تعليقه على المثل : ... إنما يكون التضعيف إذا كان آخره مشددا مثل : حثٌّ يقال منه حثحث ، وكذلك رقٌّ ، يقال منه رقرق ، قال ولا أعلم لتعظعظى مثلا .. " .

وهكذا نرى علماء اللغة يجهدون قرائحهم فى محالة التعرف على أصل هذه الكلمة وطبيعة اشتقاقها ، وما أحسب أن العربىَّ الذى أرسل هذا المثل قد راعى قياس اللغة ، وإنما عمد إلى إحداث المشاكلة اللفظية بين قوله " تعظينى " فلم يحدث له ذلك إلا بقوله " تعظعظى " فأرسلها كيفما اتفق "[٧] .

* * * * * *

إن كثيراً مما ذكر أنه ضرورة شعرية يمثل لهجة من لهجات العرب ، ولذلك شواهد عديدة منها قول بعضهم :

والنفس إن دُعيتْ بالعنف أبية ... وهىٌّ ما أمرت بالرفق تأتمر

فقد استشهد به على أن تشديد الياء من " هيٌّ " لغة همدان ، ومن شواهد ذلك أيضا ما حكاه العلماء عن الاكتفاء أو الاجتزاء فى لغة هذيل ، وهو الاجتزاء بالضمة عن الواو ، بالكسرة عن الياء ، بالفتحة عن الألف ، من مثل قولهم :

فلو أن الأطباء كانُ حولى كان مع الأطبـــاء الأســاة

إذا ما ذهبوا ألمــاً بقلبى وإن قيل الشُّفاة هم الأساة

أراد " كانوا " فحذف الواو اجتزاءً بالضمة .... ، وقال الآخر :

وأخو الغوان متى يشأ يصر منه ويكنَّ أعداءً بعيد وداد

أراد " الغوانى " ..... وقال الآخر :

فلست بمدرك ما فات منى بلهفَ ولا بليت ولا لعلى

أراد " بلهفًا " فحذف الألف اجتزاء بالفتحة عنها " .

وكذا فى قول الشاعر :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

فقد استشهدوا به على أن مجازىَّ التأنيث تلزم التاء فى الفعل المسند إلى ضميره ، وأن تجريده منها ضرورة ، والأصل أن يقول :

ولا أرض أبقلت إبقالها [٨] .

وذكر صاحب " الدرر " قال :

" ... وزعم ابن كيسان أن ذلك جائز فى النثر وأن البيت ليس بضرورة لتمكنه من أن يقول : أبقلتِ ابْقالها بنقل كسرة الهمزة إلى التاء فتحذف الهمزة ،

وأجاب السيرافي بأنه يجوز أن يكون هذا الشاعر ليس ممن لغته تخفيف الهمز ، وذكر ابن يسعون أن بعضهم رواه بالتاء وبالنقل المذكور ، قال المصنف فإن صحت الرواية وصح أن القائل لذلك هو الذى قال : ولا أرض أبقل بالتذكير صح لابن كيسان مُدَّعاه ، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم قول بعض وكلٌ يتكلم على مقتضى لغته التى فُطِر عليها ، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات " (٩) .

ومما يدخل فى هذا الباب قصر الممدود ، كقول الشاعر :

* لابد من صنعا وإن طال السفر *

* * * * * *

لم تجتمع كلمة النحاة واللغويين على تسويغ المخالفات للشعراء التى اشتهرت بالضرورات أو الضرائر ، فحكم بعضهم بمنعها وأباحها آخرون ، وفصل فريق ثالث فأباحوا ألوانا من الضرورات ، ومنهم من حكم بجوازها للقدماء فقط ، وبعضهم جوز للمحدثين ما جاز للقدماء دون أن يتعدوا المأثور من تلك المخالفات ، ومنهم من حكم بكراهتها للمحدثين من منطلق أنهم علموا ما فيها من شطط ومجانبة للصواب فأحرى بهم أن لا يقعوا فيها ...

وممن بالغ فى عيب الضرورات مطلقاً ابن فارس الذى يقول : " ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة ، فإما أن يأتى بشعر سالم أو لا يعمل شيئاً " (١٠) . وقال فى كتابه الصاحبى : " وما جعل الله الشعراء معصومين يوقُّون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود " (١١) . بل إن ابن فارس ألف رسالة خاصة بعنوان " ذم الخطأ فى الشعر " قال فى بدايتها :

" والذى دعانا إلى هذه المقدمة أن أناسا من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا فى أكثر ما نظموه ، وأخطأوا فى اليسير من ذلك ، فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهاً ، ويتمحلون لذلك تأويلاً ، حتى صنعوا فيما ذكرناه أبواباً ، وصنفوا فى ضرورات الشعر كتباً " وقال : " ... فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك لأنه يريد إقامة وزن شعره قيل لهم : ومن اضطره أن يقول شعراً لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ ؟! ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره نو سلطان أو نو سطوة بسوط أو سيف إلى أن يقول فى شعره ما لا يجوز ، وما لا تجيزونه أنتم فى كلام غيره " (١٢) .

ويفصل حازم القرطاجنى فيقول : " الضرائر السائغة فيها المستكره وغيره وهو ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف ، وقد تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة وأشد ، وتنوين أفعل من ، ومما لا يستقبح : قصر الجمع الممدود ، ومدّ الجمع المقصور ، ويستقبح منه ما أدى إلى التباس جمع بجمع ، كرد مطاعم إلى مطاعيم أو عكسه فإنه يؤدى إلى التباس مطعم بمطعام ، وأقبح الضرائر : الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً فى كلامهم كقوله : * من حوثما نظروا أدنوا فانظور * أى : أنظر ، إلى ما يقل فى الكلام كقول امرىء القيس : * طأطأت شيمالى * أراد شمالى ، وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد : * درس المنا بمتالع فأبانَ * أى المنازل ، والعدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة :

فيها الزجاج وفيها كل سابغة جدلاء محكمة من نسج سلام

أراد سليمان عليه السلام " (١٣) .

وكان المبرد يتأول كثيراً مما قيل إنه ضرورة ، ويذكر له وجهاً آخر من الرواية لا توجد معه مخالفة ، وكان يقول : إن الضرورة لا تجوز اللحن " .

وقد حكى لما قيل أن فيه ضرورة وجها آخر من الرواية ، فذكروا أنه حكى قول الشاعر :

وقائلة ما بال دوسرَ بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

بتغيير موضع الشاهد فيه :

* وقائلة ما للقريعى بعدنا * فراراً من حذف التنوين .

وكذا قوله :

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرادسَ فى مجمع

أنشده المبرد :

.... يفوقان شيخَىَّ فى مجمع

وقول امرىء القيس :

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

فقد رواه :

فاليوم أسقى غير مستحقب ....

* * * * * *

مذهب سيبويه في الضرورة الشعرية :

لشيخ النحاة سيبويه مذهب فى الضرورة الشعرية جدير بالتأمل والاعتبار ؛ لأنه المذهب الذى سار عليه أكثر النحاة ، واقتدوا به فيه ، وهو يميل إلى عدِّ الضرورة لونا من التعبير الذى له ما يسوغه من لغة العرب ، كأنْ يشبه شيئا

استعملته العرب وجاء عليه كلامهم ، أو يحمل على نظير له ، ويبدو أن هذا الفهم لما ورد فى الشعر غير مسايرٍ لما عليه مألوف الكلام العربى كان مذهب شيوخ سيبويه ؛ لأننا نراه كثيراً ما ينقل تلك التخريجات للضرائر من أستاذه الخليل ، وعندما بدأ الاشارة إلى ما يرد فى الشعر مما لا يوجد نظير له فى الكلام عقد باباً فى بداية " الكتاب " بعنوان " باب ما يحتمل الشعر " وشرح فيه فكرته بقوله :

" اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام ، من صرف ما لا ينصرف ، يشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً ، كما قال العجاج :

* قواطناً مكة من وُرْقِ الحمِى *

يريد الحمام .

..... ، ربما مدُّوا مثل مساجد ومنابر فيقولون : مساجيد ومنابير ، شبهوه بما جمع على غير واحده فى الكلام ، كما قال الفرزدق :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصيارِيف

وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون : رادد فى رادّ ، وضننوا فى ضنُّوا ، قال قعنب بن أم صاحب :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى أنِّى أجود لأقوام وإن ضننوا

وجعلوا ما لا يجرى فى الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرار بن سلامة العجلىّ :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائِنا

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير " (١٤) .

ثم قال سيبويه في ختام ذلك الباب :

" وليس شيء يضطرون إليه وهم يحاولون به وجهاً .... " (١٥) .

وهنا نرى سيبويه يضع الأساس الذى سيفسر عليه تلك الضرائر ، وإن كنا نلاحظ أنه لم يستخدم مصطلح الضرورة بكثرة كما صنع من جاء بعده من النحاة ، فهو يرى أن الشاعر لا يستخدم ما احتمله الشعر إلا محاولا به محاكاة أصل لغوى جرى عليه العرف وشاع به الاستخدام ، وقد سار سيبويه فى مباحث " الكتاب " على هذا الأصل الذى أصلّه فى البداية ، فنراه مثلا يعقد بابا للوصف الجارى مجرى الفعل فى ترك التأنيث أحياناً كما يترك مع بعض نظائره فى الأفعال ، يقول :

" واعلم أنه من قال : ذهب نساؤك ، قال : أذاهب نساؤك . ومن قال : " فمن جاءه موعظة من ربه " قال : أجائىٌ موعظة ، تذهب الهاء هاهنا كما تذهب التاء فى الفعل ...

قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلى :

بعيد الغزاة فما إن يزا ل مضطمرا طرتاه طليحا

وقال الفرزدق :

وكنا ورثناه على عهد تُبَّعٍ طويلا سواريه شديدا دعائمه

..... ، وهذا فى الشعر أكثر من أن أحصيه لك " (١٦) .

والقياس فى البيت الأول : مضطمرة طرتاه ، وفى بيت الفرزدق : طويلة سواريه .

ويقول فى المبحث نفسه :

" .... ومن قال ذهب فلانة قال : أذاهب فلانة ، وقد يجوز فى الشعر : موعظة جاءنا ، كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء . وقال الشاعر ، وهو الأعشى :

فإما ترى لمتى بدلت فإن الحوادث أودى بها

وقال الآخر ، وهو عامر بن جوين الطائى :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها (١٧) .

وهكذا يربط سيبويه هذه الاستخدامات كلها بنظائر لها فى كلام العرب وفى القرآن الكريم ، ولا يعدها خارجة عن سنن كلامهم ، مما عده المتأخرن ضرورة وتمحلوا له تأويلات وتقديرات لا طائل من ورائها .

وفى موضع آخر يؤكد سيبويه ما ذهب إليه قبل فى الضرائر فينكر فى باب ما يكرر فيه الاسم فى حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر ، وذلك قولك : يا زيدَ زيدَ عمرٍو ..... وقال جرير :

يا تيمَ تيمَ عدىٍّ لا أبا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر

وقال بعض ولد جرير :

* يا زيدَ زيدَ اليعملات الذبل *

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا

الاسم توكيداً تركوا الأول على الذى يكون عليه لو لم يكرروا . وقال الخليل : هو مثل لا أبا لك ، قد علم أنه لو لم يجىء بحرف الإضافة قال أباك ، فتركه على حاله الأولى ، واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثانى فى قوله : يا تيمَ تيمَ عدىٍّ ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطر :

* يا بؤسَ للحرب *

إنما يريد : يا بؤسَ الحرب " (١٨) .

وفى موضع آخر يقول سيبويه :

" وقد جاء فى الشعر : قطى وقدى ، فأما الكلام فلابد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدى ، شبهه بحسبى لأن المعنى واحد ، قال الشاعر :

قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الإمام بالشحيح الملحد

لما اضطر شبهه بحسبى " (١٩) .

وفى باب جوازم المضارع يقول عن لام الأمر :

" واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر ، وتعمل مضمرة شبهوها بأن إذ أعملوها مضمرة ، وقال الشاعر :

محمد تفْدِ نفسك كل نفس إذا ما خفت من شىء تبالا

وإنما أراد لتفد نفسك . وقال متمم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى

لك الويل حر الوجه أو بيك من بكى

أراد لبيك " (٢٠) .

وقال فى موضع آخر :

" وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ﴿ فأصَّدقَ وأكنْ من الصالحين ﴾ فقال : هذا كقول زهير :

بدا لى أنى لست مدركَ ما مضى لا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثانى وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا " (٢١) .

وقال :

" وقد يجوز يوشك يجىء ، بمنزلة : عسى يجىء ، وقال أمية بن أبى الصلت :

يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها

وهذه الحروف التى هى لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض ، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال " (٢٢) .

ولعلنا بما سقناه من تخريجات سيبويه لهذه الاستخدامات قد تأكد لنا مذهبه فى فهم ضرورة الشعر ، فهى لون من ألوان التصرف فى اللغة يعتمد على الحس اللغوى للشاعر ، يدفعه لذلك طبيعة التعبير الشعرى الذى لا يسير على مألوف التعبير ، وإنما له متطلبات خاصة ، ولا يعنى ذلك أن الوزن وحده أو الروىُّ هو الذى ألجأه لذلك ، فهناك تراكيب شعرية لا تساير القياس المطرد ولا علاقة لها

بالوزن أو الرويّ ؛ لأن بعضها يتصل بالإعراب ، كما حكوا فى قول الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعى علىَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

فرفع " كلُّه " فى الشعر ، ولو نصبه لما كسر الوزن . وكذا قول الآخر :

أبيت على معارىَ فاخراتٍ بهن ملوَّبٌ كدم العباط

فأجرى المعتل (معارى) مجرى الصحيح ، ولو قال " معارٍ " على الأصل لما كسر الوزن ، ولا ركب الضرورة .

* * * * * *

ويساير هذا الذى ذهب إليه سيبويه من حمل الشىء على مماثله أو ما هو منه بسبب ما ذكره محمد بن جعفر القزاز فى كتابه ضرائر الشعر ، يقول :

" ومما يجوز له (أى الشاعر) أن يجرى المعتل من الأسماء مجرى السالم ، فتقول فى الشعر : هذا قاضىٌ ، ومررت بقاضىٍ ، وحقه أن يكون فى الرفع والجر ساكن الياء لاستثقال الحركات فى هذه الحروف ، إذ كانت الحركات مشتقة منها ... فمما أجراه الشاعر مجرى السالم من هذا قوله :

لا بارك الله فى الغوانىِ هل يصبحن إلا لهن مطلب

فقال : " الغوانىِ " فأدخل الجر على الياء ؟ ومثله قول الآخر :

ويوماً يجازين الهوى غير ماضىٍ ويوما ترى منهن غولا تغوَّل

فقال " ماضىٍ" فأجراه مجرى سائر الأسماء المعربة السالمة .... ومثله قول الآخر :

أبيت على معارىً فاخراتٍ بهن ملوَّبٌ كدم العباط

فأجرى " معارى " مجرى السالم فحركها فى الجر على الفتح ؛ لأنها لو كانت سالمة لم تنصرف ، إذ كانت معارى على مفاعل ...ومنه قول الشاعر :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

وكان الوجه أن يقول مولى موالٍ ، ولكن رده إلى الأصل وأجراه مجرى السالم ، وكان بمنزلة ما لا ينصرف ففتحه فى الجر ، وألحق الألف للإطلاق" (٢٣) .

وفى موضع آخر يقول :

ومما يجوز له :

" ردُّ الهمزة فى الموضع الذى جرى على ألسنة العرب مخففا . وذلك أن الفعل المستقبل من " رأى " جرى على ألسنتهم غير مهموز تخفيفا فيقولون : هو يرى ذاك ، فإذا احتاج الشاعر أجراه على أصله فى الهمز ، منه قول الأول :

لعمرك إننى لأحب نجدا وما أرأى إلى نجدٍ سبيلا

يريد : وما أرى ، فهمز على أصل الهمز فى الفعل .... ، وكذا قال الآخر :

رأت عيناى ما لم ترأياه كلانا عالمٌ بالترهات

فهمز على أصل ما ذكرنا " (٢٤) .

* * * * * *

ويذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن موضوع الضرائر الشعرية من الموضوعات التى أدى إلى القول بها ما وقع فيه علماؤنا الأقدمون من خلط فى البحث اللغوى بين مستويات اللغة المتنوعة ، فاللغة من وجهة نظر هؤلاء لها

مستوياتها المتباينة التى تقتضى الباحث فيها أن يراعى ما أحاط بكل حالة منها . ومن ثم فلا يسوغ أن نطبق القواعد العامة للغة الحديث أو النثر العادى على لغة الشعر التى تتطلب نمطا من التعبير له ظروفه ومتطلباته .

" فالنحاة لم يفرقوا بين لغة الشعر والنثر ولغات القبائل ، فاعتبروا الجميع اللغة الفصحى ، وأخضعوا ذلك كله لمسلك دراسى واحد ، وترتب على ذلك اضطراب مادة اللغة وصفاتها أمامهم ، وانعكس نتائير ذلك على دراستهم ، فالقواعد تتعارض ، والآراء تتعدد ، والاستدركات تكثر وتتشعب ، وتستند تلك القواعد والآراء والاستدراكات على نصوص من الشعر أو النثر أو لغات القبائل ، وليس من حق أحد رفض شيء من ذلك ما دامت مستنداتها من مادة اللغة الموثقة " (٢٥) .

* * * * * *

وعلى أية حال فإن مفهوم الضرورة الشعرية كما ترسخ فى أذهان كثيرين من الدراسين والباحثين يفسر الضرورة بأنها اضطرار وإلجاء ، ويغفل تماما الإرادة الشعرية التى تتطلب فى الشعر نمطا أسلوبيا خاصا ، وإذا كان ثمة ضرورة فى ذلك فهى ضرورة التعبير الفنى وليس معنى ذلك أن هناك مخالفة لقوانين اللغة ومواضعاتها ، وإنما يعنى ذلك أن أسلوب الشعر له متطلباته التى تختلف على نحو ما مع أسلوب النثر العادى ، وعلى هذا الأساس أرى أن يدرس باحثونا المحدثون هذه الظاهرة ، وليكن ذلك من الشعر القديم فى عصر الاحتجاج ، ويمكن على ضوء تلك الدراسة أن تستخلص الدلالات اللغوية لهذه الظاهرة على أساس خصوصية التعبير لا على أساس شذوذه أو مخالفته للأصل

وبالله التوفيق

الهوامش

(١) الأشباه والنظائر ٢٨٦/١ .

(٢) خزانة الأدب ٣٣/١ ، ٣٤ .

(٣) همع الهوامع ١٥٨/٢ .

(٤) المرجع ١٦٢/١ .

(٥) الكتاب ٣١٠/١ .

(٦) فصل المقال /٢٤٤ .

(٧) أمثالنا الموروثة /٧٢ ، ٧٣ .

(٨) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٨٥/١ .

(٩) الدر اللوامع ٢٥٥/٢ .

(١٠) الهمع ١٥٦/٢ .

(١١) الصاحبى /٢٣١ .

(١٢) ذم الخطأ فى الشعر /٢٩ ، ٣٠ .

(١٣) منهاج البغاء/٣٨٣ .

(١٤) الكتاب ٢٦/١ .

(١٥) المرجع ٣٢/١ .

(١٦) المرجع ٤٣/٢ .

(١٧) المرجع ٢/٤٧ .

(١٨) المرجع ٢/٢٠٥ .

(١٩) المرجع ٢/٣٧٠ .

(٢٠) المرجع ٣/٨ .

(٢١) المرجع ٣/١٠١ .

(٢٢) المرجع ٣/١٦٠ .

(٢٣) ضرائر الشعر /١١٥ .

(٢٤) المرجع /١١٧ .

(٢٥) المستوى اللغوى د / محمد عيد ١٥٤ .